

تكتل "بريكس + " وتحديات بناء نظام إقتصادي دولي جديد
The BRICS+ Forum and the challenges of building a new international economic order

¹ رشاش عباسية

أستاذة محاضرة "أ" / جامعة جيلالي لباس - سيدي بلعباس / مخبر MIFMA (جامعة تلمسان)

rechach2004@yahoo.fr

قُدم للنشر في: 2023.09.20 , قُبِل للنشر في: 15-12-2023 , نشر في: 2023-12-26

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة القوة الاقتصادية المتنامية لمجموعة "بريكس"، وتحليل إستراتيجيتها وخططها الاقتصادية في إعادة هيكلة وبناء نظام إقتصادي عالمي جديد متعدد الأقطاب، بديل للنظام الإقتصادي السائد أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية.

أما نتائج الدراسة جاءت متوافقة مع الفرضيات، فقد أظهرت الدراسة تفوق إقتصاد تكتل "بريكس" على إقتصاد المجموعة الصناعية G7 بداية سنة 2021، كما إستطاع التكتل إنشاء مؤسسات مالية ونقدية بديلة لنظام بريتن وودز نهاية 2014، ونجح في إستخدام آلية التوسع بضم 6 دول بداية من 2024، لها وزنها في مجال الطاقة وممرات التجارة الدولية رغم الضغوط الأمريكية، مما يمهد لبناء نظام إقتصادي عالمي جديد.

الكلمات المفتاحية : بريكس؛ نظام اقتصادي؛ دولي؛ بريتن وودز؛ متعدد الأقطاب.

تصنيف JEL : F

Abstract :

This paper aims to study the growing economic power of the BRICS group, and analyze its economic strategy and plans to restructuring and building a new multipolar global economic system, an alternative to the prevailing unipolar economic system led by the United States of America and Western powers.

The results were consistent with the hypotheses. The study showed the superiority of the BRICS economy over the G7 economy at the beginning of the year 2021. The BRICS was also able to creating financial and monetary institutions alternative to the Bretton Wood system at the end of 2014, and succeeded in using the expansion mechanism by including 6 countries starting in 2024, which have their weight in the field of energy and international trade corridors, despite American pressure, paving the way for building a new global economic order.

Keywords: BRICS, economic system, international, Britten Woods, Multipolar.

Jel Classification Codes: F

¹ المؤلف المراسل

مقدمة :

ما إن وضعت الحرب الباردة أوزارها، بإعلان ضمني لإنهاء القطبية الثنائية، ظهرت قوى إقتصادية جديدة سميت بالقوى الصاعدة أو القوى الناشئة، تختلف في سماحتها وطريقة عملها عما هو معروف بتجارب صعود القوى الكبرى تاريخيا، كما تميزت البيئة التي نشأت فيها هذه القوى بظاهرتين هما العولمة والهيمنة الأمريكية، ومع ذلك إستطاعت هذه الدول أن تجد لنفسها مكانا في الساحة الإقتصادية العالمية رغم المنافسة الشديدة التي أوجدتها العولمة والانفتاح الإقتصادي وقيود من النظام المالي والنقدي الدولي وضعت أسسه في مؤتمر بريتون وودز سنة 1944 و إستكمل بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994.

فالبيئة الإقتصادية العالمية السائدة حينها عجلت بظهور مجموعات وتكتلات إقتصادية أكثر فاعلية في النظام الإقتصادي الدولي، ومن بين هذه النماذج مجموعة بريكس (BRICS) التي تجمع دول من مختلف القارات لها وزن إقتصادي وجيوسياسي، ومطالبة بمكانة لها ضمن النظام المالي والنقدي الدولي تتناسب مع قدراتها وإمكاناتها الإقتصادية.

- **الإشكالية:** منذ انعقاد القمة الأولى سنة 2009 لدول "بريكس" ووضع خطط التعاون الإقتصادي فيما بينها، كشفت عن إستراتيجيتها المستقبلية وخصوصا منذ بداية الحرب الأوكرانية، في بناء نظام إقتصادي متعدد الأقطاب من خلال إنشاء مؤسسات موازية لنظام بريتن وودز، ومما سبق تبرز مشكلة الدراسة من خلال التساؤل التالي:

أي مدى يمكن لتكتل "بريكس+" تعديل بنية النظام الإقتصادي الدولي وترسيخ نظام متعدد الأقطاب؟

- **فرضيات الدراسة:** استند البحث على الفرضيات التالية:

- تمتلك مجموعة "بريكس+" كل المقومات الإقتصادية التي تجعل منها قوة فاعلة في النظام الإقتصادي الدولي؛
- بتوسع تكتل "بريكس" إلى "بريكس+" سنة 2023، ظهرت آلية الإستقطاب الدولي من النفوذ القطبي إلى التعددية القطبية.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في أن ظاهرة التكتلات الإقليمية ومنها تكتل "بريكس" أصبح له دور رئيسي ومهم في تغيير بنية النظام المالي والنقدي والتجاري الدولي من أحادي القطبية إلى متعدد الأقطاب، وتسليط الضوء على حجم إقتصاديات الدول المشكلة لبريكس+ (BRICS+) ومقارنتها بإقتصاديات الدول الغربية خصوصا مجموعة دول السبع G7.

- **منهجية البحث:**

من أجل دراسة التأصيل النظري لفكرة نشأة تكتل البريكس وتوسعه وكذا النظام المالي والنقدي الحالي تم إستعمال المنهج الوصفي، كما فرض البحث إستعمال المنهج التحليلي للبيانات المتعلقة بحجم إقتصاديات البلدان المكونة لبريكس وبعده بريكس+ لتختتم الدراسة بمقارنة بين تكتل بريكس ومجموعة الدول الصناعية الغربية ومحاوله معرفة إلى أي مدى نجحت دول التكتل في إستراتيجية وآلية الإستقطاب الدولي. وتستند مادة التحليل من البيانات التي تنشرها مختلف الهيئات الرسمية الدولية.

- **هيكل الدراسة:** لدراسة الموضوع والإجابة على التساؤل الرئيسي، تم تقسيم الدراسة الى 03 محاور:

1: نشأة وتوسع "بريكس+" والمقومات الإقتصادية للتكتل؛

2: تطور النظام الإقتصادي الدولي المعاصر؛

3: مميزات تكتل "بريكس+" لإعادة بنية الإقتصاد العالمي وفق تطوراتها.

- **الدراسات السابقة:**

- دراسة قامت بها الباحثة سميرة نصري بعنوان «مجموعة البريكس: بين تحديات النظام متعدد الأقطاب وهدف تعديل الإقتصاد العالمي» المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11، العدد 02، سنة 2022، حيث تناولت الدراسة تكتل البريكس من

الناحية الجيوسياسية، و توصلت إلى نتيجة أن التكتل يلعب أدوار مهمة في إدارة الملفات الأمنية والقضايا السياسية الدولية وأصبح يشكل تهديدا على مكانة القوى الغربية التقليدية مثل الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي.

• دراسة للباحث: **Akhenaton Izu Makongo** بعنوان « **Les brics et le nouveau visage du capitalisme avant la pandémie** » جامعة Grenoble مقالة منشورة في قاعدة ReserchGate بتاريخ 21/07/2022 ، حيث توصلت الدراسة أن صعود الدول الناشئة بشكل عام و بريكس بشكل خاص عمل على تغيير ملامح الجغرافية لتوزيع الثروة في العالم بسبب ديناميكية هذه الإقتصادات وعمل على تحويل مركز ثقل الرأسمالية من البلدان الصناعية بالشمال إلى البلدان الناشئة بالجنوب، كما ظهرت رغبة ملحة من طرف مجموعة بريكس في تغيير النظام الإقتصادي الحالي من خلال إنشاء مؤسسات موازية.

• مقال للدكتور: **عزت سعد بعنوان «تحديات توسيع بريكس في ظل نظام دولي مضطرب»** مقال منشور في موقع المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 2023/02/08، حيث تناول الكاتب مسألة غياب قواعد ومعايير واضحة لقبول الأعضاء الجدد في بريكس، وكذلك خلص إلى نتيجة هي أن تجمع بريكس لا يشكل تحديا للنظام الدولي القائم على الأقل في الوقت الحالي.

1- نشأة وتوسع "بريكس" والمقومات الاقتصادية للتكتل:

يتناول هذا المحور نشأة وتطور تجمع "بريكس" منذ تبلور فكرة الدول الناشئة إلى غاية الدورة الأخيرة في جنوب إفريقيا أين تم توسيعه ليصبح "بريكس+" (BRICS+).

1-1 نشأة وتوسع "بريكس":

مجموعة بريكس BRICS (البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا) هو تجمع إستراتيجي قبل أن يكون إقتصادي هدفه إحداث توازن في النظام الدولي وتعود جذوره إلى مقولة يفغيني برماكوف Levgueni Premakov «فكرة ضرورة إنشاء مثلث إستراتيجي في آسيا يجمع الصين والهند وروسيا وإذا تمكن هذا المثلث بما يرمز إليه من طاقة إقتصادية وعسكرية وبشرية فسوف يكون مثلثا صاددا للهيمنة الأميركية في العالم»¹، من هذا المنطلق نستطيع القول عن بداية ظهور قوة منافسة للهيمنة الأمريكية وتجلت بوضوح خلال الأزمة الأوكرانية، فالبريكس تمت صياغته في سنة 2001 بأربع دول هي البرازيل، روسيا، الهند والصين، كقوة إقتصادية صاعدة يمكن ان تلعب دور مؤثر في التوازنات الدولية وإنضمت إليهم جنوب إفريقيا سنة 2010، وبالتالي حقق التجمع خاصية الشمولية بضم جنوب إفريقيا .

ويستعمل أحيانا مصطلح Near-BRICS للدلالة على الدول أو التكتلات الإقليمية القريبة في خصائصها وتوجهاتها لمجموعة بريكس، وعدة دول مرشحة للانضمام إلى بريكس وهو ما أشار إليه الخبير البريطاني Jim O'Neil ² محلل شركة جولدمان ساكس * Goldman Sachs وفي الأخير صاغ مصطلح * N-11.

¹ - ليتيم فتحية . (2011). نحو اصلاح منظمة الامم المتحدة لحفظ السلم و الامن الدوليين. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ص 304.

² - اسلام ابراهيم حسين . (2021). تجمع البريكس والقوي الاقتصادية الصاعدة - الفاعلية و الجاذبية - (الإصدار 3). الاسكندرية، مصر: كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية .جامعة الاسكندرية، ص 369.

* - يعتبر الخبير البريطاني جيم اونيل محلل شركة جولدمان ساكس Goldman Sachs اول من صاغ مصطلح BRIC في نوفمبر 2001، في الورقة الاقتصادية رقم 66 (انظر ملحق رقم 1) تحت عنوان «بناء مستقبل أفضل بريك BRIC» كنموذج اقتصادي فعال ومؤثر في بداية هذه الالفية، وتؤكد ذلك بعد نشر نفس المجموعة ورقة ثانية عام

وفي دورة الأخيرة بجنوب إفريقيا (أوت 2023) إنظمت ست دول جديدة وهي السعودية، إيران، الإمارات العربية، مصر، الأرجنتين وإثيوبيا، ليصبح عدد تجمع دول البريكس 11 دولة أو ما يسمى "البريكس +".

2-1 قمم "بريكس" حتى "بريكس+": على خطى بناء الاتحاد الأوروبي وكلمات للوزير الخارجية الفرنسية R.Schuman روبرت شومان «لن تصنع أوروبا دفعة واحدة ولا وفقا لخطة عامة واحدة بل ستبني من خلال إنجازات ملموسة تخلق أولا تضامنا واقعيًا»¹، لم يحقق تجمع بريكس أهدافه دفعة واحدة بل إتخذ التدرج إستراتيجية له، حيث في كل قمة يتم الإتفاق على خطط وإتفاقيات جديدة.

جدول 1. قمم بريكس من 2009- 2023

إسم والمكان القمة	التاريخ	المسائل والمواضيع التي نوقشت في القمة
إيكاترينبرغ روسيا	2009/06/16	مناقشة آثار الأزمة المالية 2008 ومسألة الحوكمة FMI بما يسمح المجال للدول الناشئة بلعب دورها في النظام العالمي.
برازيليا البرازيل	2010/04/15	توقيع مذكرة التعاون بين مصرف فيش ايكونوم الروسي وباقي المصارف في بلدان بريكس لتشكيل مصرف موحد لبريكس، ودراسة إمكانية تشكيل عملة مصرفية موحدة.
إعلان سانيا الصين	2011/04/14	موافقة على إنضمام جنوب إفريقيا، إصلاح النظام المالي والنقدي الدولي وكذا بناء نظام للعمليات الاحتياطية.
إعلان نيودلهي	2012/03/29	الدعوة لإنشاء بنك التنمية لبريكس والتسهيلات الإئتمانية بالعملة المحلية ومناقشة آلية تعين رئاسة البنك الدولي.
إعلان ديربان جنوب إفريقيا	2013/03/27/26	مناقشة مسألة الشراكة مع إفريقيا، وإقامة المصرف الخاص بالمجموعة، التعامل بالعملة المجموعة.
إعلان فورتاليزا البرازيل	2014/07/16/15	يعتبر بمثابة إعلان عن آلية الإستقطاب الدولي من خلال دعوة كل البلدان الناشئة وسريعة النمو.
إعلان أوكا الروسية	2015/07/09	مناقشة سياسة الإنفراد الغربي بالعالم، وإقامة التعددية القطبية.
مؤتمر غوا الهند	2016/10/16/15	إصدار أول السندات من بنك التنمية وصندوق الإحتياطي لبريكس.
إعلان شرق الصين	2017/09/4	مناقشة نظام تجاري متعدد، ومحاربة أشكال الحماية والإغلاق.
قمة جوهانسبورغ	2018/07/27	مناقشة مسألة الحرب التجارية على الصين والدعوة للتنمية المستدامة.
إجتماع برازيليا	2019/11/14/13	ضرورة إصلاح المؤسسات الاقتصادية الدولية ورفض الإجراء الحمائي أحادي

2003 بعنوان «الحلم مع بريك الطريق الى 2050» معلنة انه كيان اقتصادي وسياسي قوي جدا ويمكن ان يتفوق حتى على مجموعة G7، متوقعا ان مركز ثقل الاقتصاد العالمي سيتوجه بحلول 2050 الى دول البريكس.

11-N - للإشارة الى اكثر الاقتصاديات قريبا للانضمام إلى البريك بعد الاطلاع على عدد كبير من المعايير الاقتصادية والمؤشرات الديمغرافية ونسب مساهمة في التجارة الدولية.

¹ - بندر جون ، اشروود سايمون. (2015). الاتحاد الاوربي مقدمة قصيرة جدا (الإصدار الطبعة 1) . (غريب على خالد، المترجمون): مؤسسة هندواي، مصر ، ص 19 .

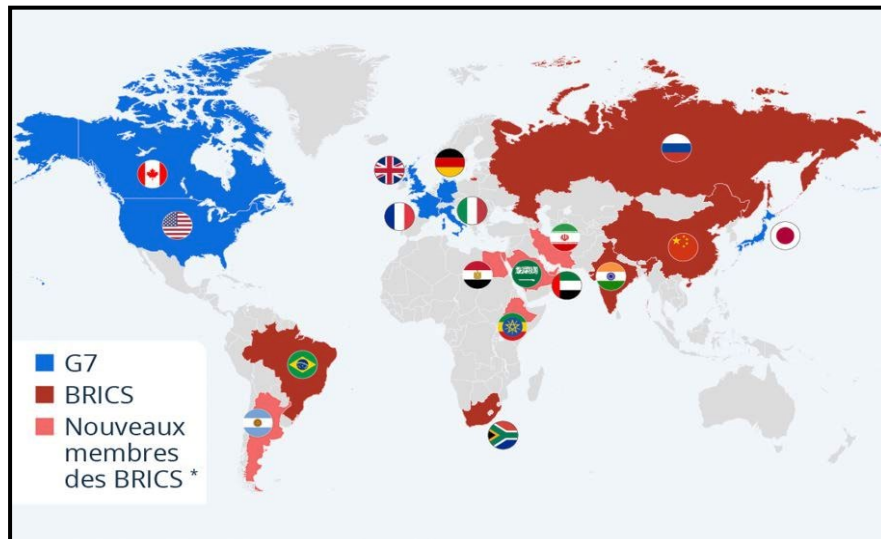
الجاناب من الولايات المتحدة الأمريكية على الصين، كما تم إقترح إنشاء إقليمي لبنك بريكس بالبرازيل مهمته تمويل مشاريع البنية التحتية.		
أول قمة بتقنية الفيديو بسبب كوفيد19، مناقشة تداعيات الوباء وكيفية مواجهته، حيث اقترح الجانب الروسي إنشاء نظام الإنذار المبكر، وكذا الإتفاق على خطة 2025/2021 كإستراتيجية لتعزيز التجارة والإستثمار.	2020/11/17	إجتماع موسكو
مناقشة إنتاج لقاحات كورونا وتسهيل تصديرها.	2021/09/09	قمة نيودلهي
تحت عنوان إقامة شراكة عالية الجودة وإطلاق مسيرة لتعاون فتح باب الترشيح للدخول إلى بريكس، كما تم مناقشة مسألة تسهيل التجارة والإئتمان والعقوبات الإقتصادية على روسيا بسبب الحرب الأوكرانية.	2022/06/23	قمة شينخواالصين
قبول ترشح ست دول من مختلف القارات وتعتبر أسرع نموا في العالم ليصبح بريكس + في ظل رفض والمنافسة من الولايات المتحدة الأمريكية.	2023/08/23	قمة جوهانسبورغ

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع الرسمي للبريكس <http://brics-econ.arphahub.com> 2023.

3-1 تحديات التوسع في ظل الضغوط الأمريكية:

حملت الدورة الأخيرة لدول بريكس المنعقدة في جنوب إفريقيا الكثير من التساؤلات وحتى الإنتقادات عن المعايير المتبعة من قبل مؤسسي بريكس في إختيار عضوية ست دول من أصل ثلاثة وعشرون طلب رسمي للإضمام، فمثلا الكثير يتساءل سبب رفض ملف الجزائر وقبول ملف الإمارات أو إثيوبيا؟ وما لا شك فيه أن الحرب الروسية -الأوكرانية والعقوبات الإقتصادية على روسيا خلقت مناخ جيوسياسي دولي جديد، وبدوره تأثرت التحالفات الإقتصادية، فكل من طرفي النزاع الدولي يريد إستقطاب دول وتكتلات إقتصادية جديدة.

شكل 1: توسع البريكس + و مجموعة G7، 2023



Source: <http://www.statista.com/brics>. published by Aaron O'Neil; Aug30, 2023

يظهر من الشكل 1 أن البلدان التي قبلت ملفاتها كلها من جنوب الكرة الأرضية وتمتاز بكثافة سكانية كبيرة وتقع على الممرات البحرية للتجارة الدولية رغم عدم تجانسها من حيث علاقتها مع الغرب. وسيترتب عن ضم الدول الست مطلع 2024 زيادة في حصة "بريكس+" في الناتج المحلي العالمي بحوالي 3.1 تريليون دولار.

كل هذه المعطيات أصبحت تحديات متعددة لدول بريكس في التوسع ومن بين التحديات نجد:

- **عدم التجانس الحالي بين الدول بريكس+ :** دول بريكس 11 حاليا تختلف في تعاملها وتوجهاتها الاقتصادية مع الغرب خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية فمنهم الداعم لروسيا والصين ضد الغرب ومنهم مزال موقفه غامض ومنهم ضد التوسع كالحند دون أن ننسى الخلافات السياسية بين دول الأعضاء؛
- **الخلاف حول مفهوم الإستقطاب أو التعددية القطبية:** مما لا شك فيه أن الصين تعتبر القاطرة الاقتصادية للمجموعة، تبحث عن أسواق لتجارها المتنامية، وروسيا القوة العسكرية، تبحث عن كسر الحصار وفشل سياسة العزلة المفروضة عليها من الهيمنة الأمريكية وإقامة نظام متعدد الأقطاب، وأن الانضمام للمجموعة تعني بالضرورة دخول في مجال نفوذ البلدين؛
- **اختلاف الصيغة التوسع:** في 2017 أعلنت الصين عن صيغة جديدة تهدف توسيع البريكس لدول الجنوب لكن الجدل وقع عن كفيات التوسع، حيث اقترحت إدماج تجمعات بأكملها مثل السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (Mercosur) أو منطقة شنغهاي للتعاون¹؛
- **غياب المعايير والقواعد الواضحة لقبول الأعضاء الجدد:** في قمة الصين 2022 تمت الإشارة إلى احتمال توسيع بريكس لدول جدد، لكن لم تفصل في آليات وقواعد الانضمام، كحجم الدخل، عدد السكان أو معدلات النمو مثلا، كما هو معمول به في شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بل كانت آلية "التشاور والإجماع" هي الفيصل في إختيار البلدان.
- **الضغوط الأمريكية الشديدة:** مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطا كبيرة على الدول التي تريد الانضمام أو حتى على دول بريكس نفسها، حيث تسعى الولايات المتحدة الإبقاء على الأحادية القطبية بزعامتها².

2- تطور النظام الإقتصادي الدولي المعاصر:

قبل الخوض في النظام الإقتصادي الدولي المعاصر نلقي نظرة سريعة على كرونولوجيا النظام الدولي منذ النشأة إلى غاية السنة الحالية. ومكونات النظام الاقتصادي الدولي هي النظام المالي والنقدي والتجاري³.

1-2 كرونولوجيا النظام الإقتصادي الدولي:

وضعت النواة الأولى للنظام الإقتصادي الدولي في مؤتمر برين وودز (Bretton Woods) بالولايات المتحدة الأمريكية، في جويلية 1944. ويقوم النظام على مجموعة من مقترحات وايت وهي¹:

¹ - سعد عزت . (8 فيفري، 2023). تحديات توسع بريكس في ظل نظام دولي مضطرب. المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة، ص 3.
² - ناصري سميرة . (2022). مجموعة البريكسبين تحديات النظام متعدد الاقطاب و هدف تعديل الاقتصاد العالمي. المجلة الجزائرية للامن والتنمية، المجلد 11(2)، ص 223.
³ - المجالي رضوان محمود. (2021). الوجيز في النظام الاقتصادي الدولي. الاردن: دار ورد الاردنية للنشر و التوزيع، ص 49.

- تثبيت أسعار الصرف على الأقل في المدى القصير؛
 - زيادة في الإحتياطات من الذهب والعملات الصعبة لمواجهة عجز موازين المدفوعات للدول؛
 - إيجاد نظام متعدد الأطراف للتجارة الدولية؛
 - إنشاء مؤسسات نقدية ومالية دولية (صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي)؛
 - ربط جميع العملات بالدولار وهذا الأخير يربط بالذهب.
- والجدير بالذكر أن النظام الإقتصادي الدولي ساهم في الإستقرار بين فترة 1945 حتى قرار "ريتشارد نيكسون" بالتخلي عن قاعدة ربط الدولار بالذهب سنة 1971، وهي مرحلة إختيار قاعدة بريتن وودز القائمة على تثبيت أسعار الصرف، وتحولت إلى نظام سعر الصرف الموعوم بداية من 1973²، في الجانب التجاري عقدت إتفاقيات متعددة الأطراف عرفت بإتفاقيات الغات (GATT)، المنظمة العالمية للتجارة OMC سنة 1994.

2-2 النظام الإقتصادي الدولي الحالي:

- بعد مرحلة فك الإرتباط بالذهب تميز بالتحرك المالي والنقدي والعملة وتعويم العملات، ثم مرحلة إتفاقية جمايكا 1976 التي تم فيها رسميا الإعتراف بالتعويم المدار والتي شكلت فيما بعد النظام النقدي الدولي الجديد 1978، واعتماد استراتيجيات استهداف التضخم³ ويتسم النظام الاقتصادي الدولي السائد بالخصائص التالية:
- تبني العملة المالية وتداول الإنتاج، الإندماج الإقتصادي والتكتلات، إلغاء القيود والتزبيلات على حركة رؤوس الأموال وهيمنة الليبرالية كسياسة إقتصادية عامة، تحرير كلي للخدمات المالية والأسواق المالية الدولية⁴؛
 - يتميز النظام النقدي الدولي بشكل أساسي من أنظمة التعويم غير النقية بمعنى البنك المركزي يتدخل دوريا للتحكم في التغيرات والانحرافات الكبيرة في سعر الصرف، والأنظمة الثابتة؛
 - تعزيز آلية الدفع الدولية وقابلية تشغيل الأنظمة الدفع، وتقارب اللوائح المالية⁵ من أجل تفادي كل حالات أو قرار أحادي الجانب من أي دولة وتأثرها بالمخاطر والتوترات الجيوسياسية فمثلا إستبعدت روسيا من نظام الدفع الدولي (سوفيت) بسبب الحرب على أوكرانيا؛
 - وضع برنامج الإنذار المبكر لتفادي الأزمات المالية والنقدية وآليات إحتوائها من قبل المؤسسات المالية والنقدية الدولية عن طريق تسهيلات مالية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي).

¹ - الببلاوي حازم . (2000). النظام الاقتصادي المعاصر . الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب، ص ص 51،52.

² - معروف هوشيار. (2006). تحليل الاقتصاد الدولي (الإصدار 01). عمان: دار الجريد النشر والتوزيع، ص 54.

³ - Agnès Bénassy, and others . (2011). Réformer le systeme monétaire international. Paris: direction de l'information légal et administrative, paris, p11.

⁴ - عبدة سامية عمر . (2016). النظام النقدي و المالي الدولي. مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية(18)، ص 231.

⁵ - International Monetary Fund (IMF). (april2023). Global financial stability report. USA: IMF, p96.

ويمكن تلخيص تطور النظام الإقتصادي الدولي في الجدول التالي:

جدول 2. تطور النظام الإقتصادي الدولي من 1945 – 2023

المرحلة	فترة الزمنية	خصائصها
المرحلة الاولى (الاستقرار)	1945-1971- 1973	تميز بالاستقرار منذ النشأة في مؤتمر بريتن وودز وميلاد المؤسسات المالية والنقدية الدولية ولكن لم يكتمل النظام التجاري فقط اقتصر على مفاوضات GATT، حتى فك الارتباط بالدولار ومرروا بفترة لا نظام حتى اتفاقية جمايكا وهي مرحلة سيطرة الدول الرأسمالية بشكل مطلق.
المرحلة الثانية (حرب الباردة)	1974-1990	تميزت بأزمة الطاقة وفتح حوار بين الشمال والجنوب بباريس بفكرة نظام اقتصادي دولي أكثر عدالة.
المرحلة الثالثة (احادي القطبية)	1991-2008	سقوط الاتحاد السوفياتي وبها إنتهت القطبية الثنائية وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة 1995 وبها إكتمل الضلع الثالث للنظام الاقتصادي الدولي وبداية ظهور الكتلة الآسيوية كقوة إقتصادية مع بوادر أزمة مالية عالمية.
المرحلة الرابعة (الإصلاح)	2008-2023	من الأزمة العالمية حتى فيروس كورونا والحرب الروسية، والدعوة إلى إعادة تشكيل نظام إقتصادي دولي يكون للدول الناشئة دور فيه.

المصدر: من اعداد الباحثة

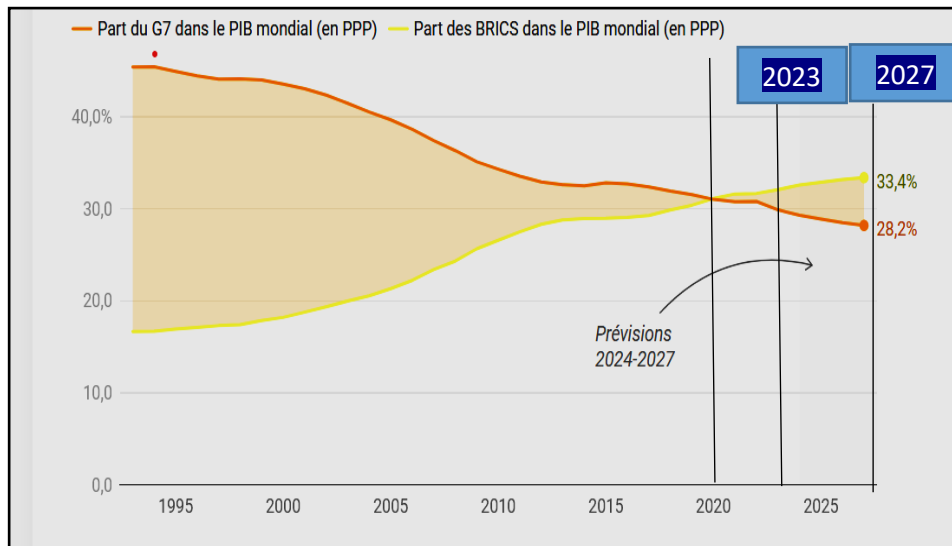
3- أهم مرتكزات دول بريكس+ لإعادة هيكلة الإقتصاد العالمي وفق تطلعاتها

في هذا الجزء من الدراسة سنحاول تحليل توقعات وتحديات دول "بريكس+" في السنوات الأخيرة لإعادة صياغة النظام الإقتصادي الدولي من إقتصاد أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقتصاد متعدد الأقطاب تجد فيه دول "بريكس+" مكانة تتلاءم وحجمها الإقتصادي والجيوستراتيجي، وهذا عبر مقارنة إقتصاد التكتل مع إقتصاديات الدول الغربية والتعرف على مؤسسات التكتل البديلة للمؤسسات الدولية، حيث سعى التكتل في السنوات الأخيرة و خصوصا بعد إندلاع الحرب الروسية الأوكرانية إلى تحجيم ومواجهة الهيمنة الإقتصادية الأمريكية، لكن مع الأخذ في الحسبان أن الدولار الأمريكي كان ولا يزال العملة المحورية في التعاملات والإحتياط في النظام النقدي العالمي.

3-1 الحجم الإقتصادي لبريكس+ مقارنة مع مجموعة G7 والولايات المتحدة الأمريكية

يعتبر "بريكس+" أحد التشكيلات الإقتصادية الأسرع نموا في العالم، وهو عامل بارز كقوة مؤثرة في النظام الإقتصادي الدولي، حيث وصلت مساهمته في الناتج المحلي العالمي (تعادل القوة الشرائية PPP) 31.0% سنة 2020 ونفس النسبة 31.1% تقريبا مع مجموعة G7، بعدها تفوق تكتل "بريكس+" ويتوقع أن يصل إلى 33.4% سنة 2027 و 28.2% لمجموعة G7. (انظر الشكل رقم 2).

شكل 2: تطور مساهمة بريكس والمجموعة G7 في الناتج المحلي الإجمالي العالمي 1997-2027



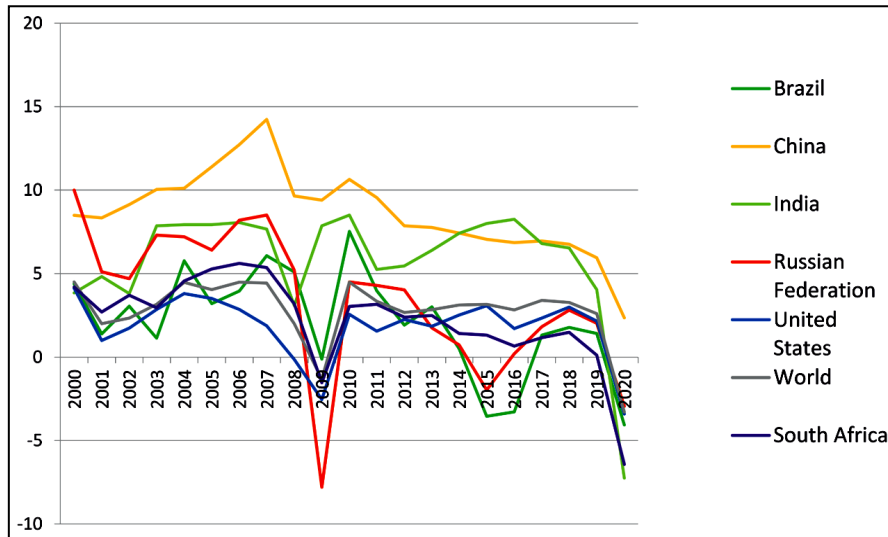
Source: international monetary fund IMF; published by www.datawrapper.de; 2023.

من الشكل 2 نلاحظ تفوق إقتصاد كتل بريكس على مجموعة G7 ابتداءً من 2021، ومن الواضح تراجع الإقتصاد الأمريكي عن الدور القيادي في العالم، حيث بلغت مساهمة الصين في الناتج المحلي الإجمالي العالمي حوالي 20% سنة 2023 في حين بلغت 18% للولايات المتحدة الأمريكية في نفس السنة¹.

من الشكل رقم 3 أدناه يظهر للناتج المحلي الإجمالي وتطوره خلال 20 سنة المنصرمة لدول بريكس فرادي مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية، يظهر التنمية بوتيرة متسارعة للصين حيث زاد الإنتاج المحلي 5 مرات وهي الدولة الوحيدة في البريكس التي لم تسمح بتسجيل انخفاض GDP نهاية 2019 بداية 2020 بسبب جائحة كوفيد.

¹ -Tristan, G. (2023, aout 22). Economie: le poids grandissant des brics . france . Retrieved 09 10, 2023, p1, from <https://fr.statista.com>.

شكل 3: تطور الناتج المحلي الإجمالي لـ BRICS VS USA وبقية العالم (% سنة بسنة)



Source: Beletskaya M (2022) BRICS labor markets: Competing with the largest economy. BRICS Journal of Economics 3(2), p91.

حيث سجلت 2.3 %، والهند حققت نمو 3 مرات في نفس الفترة، لكن حققت نمو سلبي بسبب الأزمة الصحية، باقي دول بريكس كان أدائها متواضعا؛ ونفس شيء ينطبق مع الولايات المتحدة وبقية العالم، بالنسبة لتطور الناتج المحلي نلاحظ تأثير الأزمة المالية 2008 على كامل الاقتصاديات ويظهر بوضوح تأثيرها القوي على روسيا حيث حققت نمو سلبي بمقدار -7.5 %.

النتيجة ان من خلال هذه المقارنة الاقتصادية بين البريكس و مجموعة G7، يتضح جليا أن تحليلات الخبير البريطاني جيم أونيل (Jim O'Neil) قبل 22 سنة تتحقق، حيث سنة 2020 بدأ التحول لمركز الاقتصاد العالمي من الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا الى دول البريكس+ جنوبا و يكتمل بحلول 2050.

2-3 انشاء مؤسسات مالية ونقدية موازية وبديلة للمؤسسات الدولية

بغية كسر الاحتكار وأحادية القطبية المفروضة من قبل الغرب ومؤسساته النقدية والمالية والتجارية (BIRD, FMI, OMC)، أنشأ تكتل البريكس+ مؤسسات بديلة للنظام السائد، كأحد متركزاته لترسيم نظام عالمي جديد ولإرساء التعددية القطبية، حيث أنشأ بنك بريكس+ المسمى بنك التنمية الجديد (NDB New Development Bank's) وصندوق الترتيبات الاحتياطية ((CRA, Contingent Reserve Arrangement)، بالإضافة إلى إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) متعددة الأطراف نهاية أكتوبر 2014 ونظام دفع بديل لنظام سويفت¹ SWIFT، وسنحاول في هذا الجزء من البحث اجراء مقارنة بين مؤسسات بريكس+ وأهدافها وبين المؤسسات المالية والنقدية الدولية السائدة :

¹عبد المؤمن وسن احسان . (2020). ترتيبات الاقليمية الجديدة و التغيرات في ميزان القوى العالمي- تكتل مجموعة دول البريكس نموذجا. (48)، ص 164 .

جدول. يمثل مقارنة المؤسسات التكتل بريكس + البديلة لمؤسسات بريتن وودز

مؤسسات المالية والنقدية لتكتل البريكس +	مؤسسات بريتن وودز الدولية السائدة
بنك التنمية الجديد (NDB New Development Bank's): سمي في البداية بنك آسيا التنموي، دخل الخدمة سنة 2015، وظيفته الأساسية تقديم قروض لدول النامية لتطوير البنية التحتية (وهي نفس مهام البنك الدولي)، خصوصا إذا كانت هذه القروض ضمن مشروع الطريق والحزام الصيني. والجدير بالذكر ان بعد الازمة الروسية الأوكرانية وبهدف وضع حد لهيمنة الدولار بدأ الإفراض بعملات دول الأعضاء. وكذا البنك مفتوح لجميع الدول مع إحترام السيادة الاقتصادية للدول المقترضة. صندوق الترتيبات الاحتياطية (CRA، Contingent Reserve Arrangement): وظيفته توفير الحماية لعملات الأعضاء ضد ضغوط السيولة العالمية ومعالجة الإختلال في موازين المدفوعات (وهي مهام FMI).	مجموعة البنك الدولي: أنشئ في مؤتمر بريتن وودز 1945، مهمته تقديم المساعدات المالية (المشروطة من FMI) لدول النامية، هذه المشروطة منيعها الإنخراط في البنك تعني بالضرورة الإنخراط في الصندوق وشروطه التعجيزية. صندوق النقد الدولي (FMI): تحقيق إستقرار أسعار الصرف وتنظيم مدفوعات دولية كما يعالج الإختلالات في موازين المدفوعات من خلال تمويل المشروط بالإصلاح الهيكلي. تعرض البنك والصندوق لجملة من الإنتقادات خصوصا غياب الحوكمة والشروط التعجيزية والتدخل في شؤون الإقتصادية الداخلية للدول الممنوحة، وإتهامهما بخدمة مصالح الدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

المصدر: من اعداد الباحثة

من خلال هذه المقارنة يظهر الدافع والأهمية من وراء إنشاء مؤسسات نقدية ومالية وأهمها نقص التمثيل للدول الناشئة في مؤسسات بريتن وودز والتي أصبحت بطيئة في الإستجابة للتحويلات السريعة في العالم، حيث أظهرت مؤسسات بريتن وودز عجز كبير في معالجة أزمة كوفيد، ووقفها في صف الدول الغربية في الأزمة الروسية الأوكرانية، ضف إلى ذلك وقوف مؤسسات بريكس + مع الدول النامية جنبا إلى جنب.

هذا التغيير في المؤسسات المالية والنقدية يهدف إلى إدخال ممارسات جديدة وأهمها¹:

- **الحوكمة:** في بنك التنمية يتم إتخاذ القرارات بالأغلبية، حيث يتساوى الأعضاء في المساهمة والتصويت، وتوسيع عملية صنع القرار الدولي، ولا يوجد حق النقد وهو إختلاف جوهري عن مؤسسات بريتن وودز؛
- **الإقتراض بالعملة المحلية:** لتجنب مخاطر سعر الصرف يتم منح القروض بالعملة المحلية للدول، هذا ما يعزز أسواق رأس المال المحلية، فالصين وروسيا تبحثان عن سبل خلخلة هيمنة الدولار، ونجد كل من الأرجنتين البرازيل ومعهما أعضاء "بنك الجنوب"¹ تعترم تقديم مدفوعات تبادلية بالعملة المحلية لتطويق العمل بالدولار وخارج نظام بريتن وودز؛

¹ - ام البنين معلم . (2022). اطروحة دكتوراة بعنوان : دور تكتل البريكس في النظام الدولي.. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة1، الجزائر، ص127 .

- **البنية التحتية المستدامة:** تمنح القروض لتطوير البنية التحتية المستدامة في الدول النامية وليس لقطاعات معينة كانت تحدد من قبل مؤسسات برين وودز؛
- **لا مشروطية في منح القروض:** ما كان يعاب على مؤسسات برين وودز هي برامج الهيكلية والإصلاحية وسياسة إجتماعية قصيرة التي تجهد إقتصاد دول المقترضة، في الحين مؤسسات بريكس تحترم الحرية الإقتصادية للدول. ونتيجة مما سبق يهدف بريكس+ بإنشاء هذه المؤسسات وغيرها إلى إحداث تغير على صعيد النظام الإقتصادي الدولي وجعله نظام متعدد الأقطاب، هذا التحول السلس وتدرجي من نظام برين وودز الى نظام شبكي يتسم باللامركزية والتعددية ونشر عملية صنع القرار والإعتماد المتبادل والمصالح المشتركة.

الخاتمة:

يمكن أن نلخص ما جاء في الدراسة، أن دول البريكس+ أصبحت قوة إقتصادية هائلة بعد الانضمام المرتقب لست دول مطلع 2024، وتهدف ليكون لها تأثير على الساحة الاقتصادية الدولية، خاصة بعد جائحة كورونا، حيث تعمل على جلب حركة رؤوس الأموال العالمية إليها وإلى مؤسساتها المالية والنقدية التي أنشأها لتكون البديلة لمؤسسات برين وودز وبالتالي إنطلاقة لإعادة بناء نظام إقتصادي دولي جديد متعدد الأقطاب وفق تطلعاتها. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- كل المؤشرات الإقتصادية الحالية والمتوقعة تؤكد تفوق كتكتل "بريكس+" على المجموعة الصناعية للقوى الاقتصادية الكبرى، فبنهاية 2020 تخطي مساهمة دول البريكس في الدخل العالمي المجموعة الصناعية ويتوقع ان يزداد بوتيرة متسارعة خاصة بعد توسع البريكس ليبلغ سنة 2027 نسبة 33.4 % مقابل 28.2 % للدول الصناعية؛
- أدركت دول البريكس أن البقاء تحت مظلة مؤسسات برين وودز يهدد مصالحها المالية والنقدية والتجارة الخارجية فبادرت إلى تأسيس مؤسسات مالية ونقدية خاصة بها بكل هدوء وسلاسة دون المواجهة مع المؤسسات القائمة؛
- دعم البنية التحتية للدول النامية خصوصا دعم الصين في إطار مشروعها "الحزام والطريق" بعيدا عن مشروطية مؤسسات برين وودز، ساهم كثيرا في توسع الاستثمارات لدول البريكس؛
- بفتح التوسع أمام 6 دول سمح لبريكس+ تقريبا بالسيطرة على ممرات التجارة الدولية والطاقة (السعودية والإمارات وإيران أكبر منتجو النفط، اثيوبيا، مصر والارجنتين ممرات مائية للتجارة الدولية).
- واستخلاصا لما سبق، نقول أن نجاح بريكس في بناء نظام اقتصادي جديد مرهون بمدى أداء المؤسسات المالية والنقدية في طرح مسألة التعددية القطبية وتأثيرها في بنية الإقتصاد العالمي

¹ - عبد اللاوي عقبة، و عزوي أ عمر . (2013). ظاهرة التكتلات الاقتصادية و اشكالية الازمات. مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، 6(2)، ص 84.

قائمة المراجع : المراجع باللغة العربية :

1. اسلام ابراهيم حسين . (2021). تجمع البريكس و القوى الاقتصادية الصاعدة -الفاعلية و الجاذبية - (الإصدار 369). الاسكندرية، مصر: كلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية .جامعة الاسكندرية.
2. البيلالي حازم . (2000). النظام الاقتصادي المغاصر . الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب .
3. المجالي رضوان محمود. (2021). الوجيز في النظام الاقتصادي الدولي. الاردن: دار ورد الاردنية للنشر و التوزيع.
4. ام البنين معلم . (2022). اطروحة دكتوراة بعنوان : دور تكتل البريكس في النظام الدولي. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة1، الجزائر.
5. بندر جون ، و اشروود سايمون. (2015). الاتحاد الاوربي مقدمة قصيرة جدا (الإصدار الطبعة 1) . (غريب على خالد، المترجمون) مصر: مؤسسة هنداي .
6. سعد عزت . (8 فيفري، 2023). تحديات توسع بريكس في ظل نظام دولي مضطرب. المستقبل للابحاث و الدراسات المتقدمة.
7. عبد اللاوي عقبة، و عزاوي أعر . (2013). ظاهرة التكتلات الاقتصادية و اشكالية الازمات. مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، المجلد6 العدد(2).
8. عبد المؤمن وسن احسان . (2020). ترتيبات الاقليمية الجديدة و التغيرات في ميزان القوى العالمي- تكتل مجموعة دول البريكس نموذجا. (48) 164.
9. عبدة سامية عمر. (2016). النظام النقدي و المالي الدولي. مجلة حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية و الانسانية(18).
10. ليتيم فتحية . (2011). نحو اصلاح منظمة الامم المتحدة لحفظ السلم و الامن الدوليين. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية.
11. معروف هوشيار. (2006). تحليل الاقتصاد الدولي (الإصدار 01). عمان: دار الجريب للنشر و التوزيع.
12. ناصري سميرة . (2022). مجموعة البريكسبين تحديات النظام متعدد الاقطاب و هدف تعديل الاقتصاد العالمي. المجلة الجزائرية للامن و التنمية، المجلد 11 العدد (2)،

المراجع باللغة الاحنبية :

13. Agnès Bénassy, Q., Emmanuel, F., pierre-olivier, G., Jacque , M., & jean, p.-f. (2011). Réformer le système monétaire international. paris: direction de l'information légale et administrative, paris.
14. International Monetary Fund (IMF). (april2023). Global financial stability report. USA: IMF.
15. Tristan, G. (2023, aout 22). Economie: le poits grandissant des brics. france . Retrieved 09 10, 2023, from <https://fr.statista.com>
16. Beletskaya M (2022) BRICS labor markets: Competing with the largest economy. BRICS Journal of Economics 3(2): 75-96. <https://doi.org/10.3897/brics-econ.3.e85970>

الملاحق :

ملحق رقم 1.



Global Economics
Paper No: 66

Global Economics
Paper No: 66

Building Better Global Economic BRICs

- In 2001 and 2002, real GDP growth in large emerging market economies will exceed that of the G7.
- At end-2000, GDP in US\$ on a PPP basis in Brazil, Russia, India and China (BRIC) was about 23.3% of world GDP. On a current GDP basis, BRIC share of world GDP is 8%.
- Using current GDP, China's GDP is bigger than that of Italy.
- Over the next 10 years, the weight of the BRICs and especially China in world GDP will grow, raising important issues about the global economic impact of fiscal and monetary policy in the BRICs.
- In line with these prospects, world policymaking forums should be re-organised and in particular, the G7 should be adjusted to incorporate BRIC representatives

Many thanks to David Blake, Paulo Leme, Binis Patel, Stephen Potter, David Walton and others in the Economics Department for their helpful suggestions.

Jim O'Neill
30th November 2001